



حكومة السودان تُدشن خطة العمل القومية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر

بيان صحفي



الخرطوم، 8 نوفمبر 2017 – تم اليوم تدشين المرحلة الثانية لخطة العمل القومية لمكافحة الاتجار بالبشر في السودان وذلك تحت رعاية النائب الأول لرئيس الجمهورية، وإشراف وزير العدل. وهذه هي خطة العمل القومية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر التي تعتمدها حكومة السودان رسمياً، وقد تم تمويل الخطة بواسطة الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

وقد جاءت الخطة بمبادرة من اللجنة القومية لمكافحة الاتجار بالبشر وبدعم فني من المنظمة الدولية للهجرة والتي كلفت خبيراً دولياً بالعمل مع اللجنة القومية لإكمال الخطة.

وقد حضر التدشين ممثلو مجتمع المانحين الدوليين، والسفارات، ووكالات الأمم المتحدة، إلى جانب ممثلو وزارات حكومة السودان، ومنظمات المجتمع المدني. وقد تحدث السيد

أحمد عباس الرزام، بوصفه رئيس اللجنة القومية ووكيل وزارة العدل، قائلاً: "إن خطة العمل القومية هي نتاج جهد مشترك لمكافحة الاتجار بالبشر في مجال الوقاية، والحماية، والمقاضاة وبناء الشراكات. وتتضمن الخطة موجهاً واقعية للعمل الفعال في المستقبل."

كما تحدث السيد/نوربيرتو سيليسيني نيابة عن رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في السودان معترفاً بالالتزام الواضح لحكومة السودان الذي انعكس في جهودها لجعل الخطة حقيقة واقعة، داعياً المانحين والمجتمع المدني لدعم الحكومة لتنفيذ الخطة.

والأسس الرئيسية للخطة هي منع الاتجار بالبشر عن طريق خفض تعرض عدد الأشخاص ذوي الهشاشة للاتجار بالبشر، ورفع الوعي العام وتحسين المشاركة الشعبية في قضية الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى الحماية، تشمل الخطة رعاية ودعم ضحايا الاتجار بالبشر من خلال تحسين تحديد وإحالة الأشخاص المتأثرين بهم، وتحسين الخدمات المقدمة، وتدريب الكوادر العاملة في هذا المجال. وتشمل الأسس أيضاً التحريات ومقاضاة المتاجرين بالبشر عن طريق تعزيز الأطر القانونية وتدعيم قدرات نظام العدالة الجنائية في مجال التحريات، والمقاضاة ومعاقبة المذنبين وتحقيق العدالة للضحايا. وبالإضافة إلى أهمية الشراكات والتعاون الداخلي والإقليمي والدولي، لا بد من دعم التنسيق والتعاون الداخلي وكذلك التعاون الإقليمي والدولي الفعال ضد الاتجار بالبشر.

وقد تم دعم خطة العمل القومية ببرنامج المنظمة الدولية للهجرة في مجال "بناء القدرات الوطنية والإقليمية لترقية إدارة الهجرة في منطقة الإيقاد"، والذي تُموّله الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وستقوم اللجنة القومية مباشرة بعد تدشين الخطة بإجراء سلسلة من ورش العمل التثويرية وتشارك مع مختلف أصحاب المصلحة على مستوى الولايات والمستويات الأخرى لتحديد المجالات وأو القطاعات التي ستلعب دوراً في تنفيذ الخطة.